النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

الآن 1325 NOW

العدالة الجندرية

سلسلة موجزات السياسات

قضايا المناصرة للمرأة- العدد 10

التقاطعات بين الجندرية وأوجه الهشاشة

حزيران/ يونيو 2022

Canada

With support from Finland's development cooperation

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

aecid

UK Government

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

قضايا المناصرة للمرأة

موجز سياسة

العدد 10

التقاطعات بين الجندرية وأوجه الهشاشة

حزيران/يونيو 2022

تقدير

تعمل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) على إجراء سلسلة من الأبحاث الإجرائية ضمن إطار مشروع «تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المناصرة القائمة على الأدلة ضمن الأجندة الوطنية للمرأة والأمن والسلام»، والذي يتم تنفيذه بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل سخي من حكومات كندا وفنلندا والنرويج، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وقبرص. وتتوجه النهضة العربية (أرض) بالشكر لشركائها من منظمات المجتمع المدني ضمن التحالف الوطني الأردني (جوناف) والأفراد الذين قدموا دعمهم لإعداد هذه الدراسة التي أجراها فريق الأبحاث في مركز النهضة الفكري للدراسات.

جدول المحتويات

هدف البحث الإجرائي 4

الخلفية والمنهجية 4

نهج المجتمعات المحلية في تقييم أطر الهشاشة الجندرية 4

القضايا المتداخلة التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار 5

المعايير الجندرية 5

الأشخاص من ذوي الإعاقة 6

التوصيات 6

هدف البحث الإجرائي

يتطرق هذا الموجز إلى فهم الكيفية أو الطريقة التي أخذ بها برنامج «تكافل»، الذي أتاح الوصول إلى صندوق المعونة الوطنية أثناء الجائحة، التقاطعية بين الجندرية وأوجه الهشاشة في الاعتبار، حيث يبني الموجز على فهم المجتمعات المحلية لأوجه الضعف والهشاشة، ويهدف إلى تعزيز الوصول إلى الدعم المتاح لها. يركز الموجز على تقديم فكرة عامة عن الإستراتيجيات المنسقة التي يمكن للمنظمات المجتمعية اتباعها لتعزيز الاستجابات المراعية للفروقات بين الجنسين فيما يتعلق بأوجه الهشاشة التي تواجه المرأة جراء جائحة كوفيد-19. هذا ويُقدم توصيات بشأن السياسات تسترشد برؤى 11 منظمة مجتمع مدني محلية من أعضاء التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) ووجهات نظرها إذ أجرت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) مقابلات معها حول أدوات تقييم أطر الهشاشة الحالية.

الخلفية والمنهجية

فاقمت جائحة كوفيد-19 من الهشاشة الصحية والاجتماعية والاقتصادية في بعض المجتمعات الأردنية؛ إذ برزت فئات جديدة تعاني الضعف والضرر جراء تداعيات الجائحة، في حين تفاقمت أحوال الفئات التي كانت تعاني من هشاشة أوضاعها سابقاً. يركز هذا التقرير على تفعيل المنظور المحلي تجاه أوجه الضعف والهشاشة؛ وهو جزء من سلسلة من الدراسات التي تبحث في محليّة عدد من القضايا الجندرية. ويتناول التقرير أيضاً الآليات التي اعتمدتها منظمات المجتمع المحلي لتقييم أوجه الضعف والهشاشة للجمع ما بين وجهات النظر المحلية وتعزيز وصول الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى سُبل الدعم المتاحة. للتعمق في وجهات النظر والتجارب المجتمعية، تعاونت منظمة النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني تقودها نساء من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف). تأسس التحالف الوطني (جوناف) في عام 2016 بمبادرة من منظمة النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني، ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن تحالف (جوناف) يعمل على تنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها كذلك.

ومن أجل تفعيل وجهات النظر المحلية، أُجريت 11 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين من منظمات مجتمع مدني تقودها نساء من التحالف الوطني (جوناف). لأغراض هذا البحث، تم الاتفاق على فهم مشترك لأطر الهشاشة والاستجابة لها، إذ اتبعت منهجية البحث نهجاً محلياً يقوم على الأدلة، وتضمن مراجعة مكتبية ساعدت في تطوير أدوات جمع البيانات النوعية والكمية. غطت العينة المشمولة في البحث أقاليم الأردن من شمال وجنوب ووسط. وتمثل هدف البحث في تحديد الأدوات الحالية التي اعتمدتها منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والحكومة الأردنية لتقييم مواطن الضعف والهشاشة وتحسين الأدوات وتنقيحها لتقديم استجابة أكثر شمولية.

نهج المجتمعات المحلية في تقييم أطر الهشاشة الجندرية

قالت منظمات المجتمع المدني خلال البحث إنها تتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية للحصول على المعلومات اللازمة عن الأُسر أو الأفراد. عادة ما تستهدف منظمات المجتمع المدني الأفراد الذين لا يتلقون معونة أو دعماً من أي جهة، وغالباً ما يستفسر العاملون في هذه المنظمات عن وضع الأسرة المالي من جيرانها بعد الحصول على معلوماتها من وزارة التنمية الاجتماعية. وقد أكد المستجيبون على أهمية إجراء الزيارات الميدانية إذ يرون بأنها أساسية لتقييم احتياجات الأسر، بما في ذلك معرفة ما إذا كان لديها أفراد مرضى أو من ذوي الإعاقة. وكما أفاد أحد المستجيبين «تساعد الزيارات الميدانية إلى منازل المستفيدين في تقييم احتياجاتهم، إذ قد يكون بعضها ضمنياً وغير ظاهر للعيان. كما لا يُبلّغ بعض الأشخاص عن وجود مرضى أو أفراد من ذوي الإعاقة داخل الأسرة، وفي بعض الحالات، قد تتضح حاجة الأسرة إلى دفع فواتير الكهرباء والمياه من خلال هذه الزيارات.»

تختلف معايير الأهلية وتقييم أطر الهشاشة وأوجهها التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني من واحدة إلى أخرى، وفيما يلي بعض هذه المعايير المستخدمة:

1. تحدّد منظمات المجتمع المدني مدى ضعف الفرد وتأثره وفقاً لعدة عوامل، ومع ذلك، يُعتبر جنس الفرد معياراً أساسياً في التقييم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فتحظى المرأة بالأولوية. من العوامل الهامة الأخرى وجود أفراد من كبار السن أو المرضى أو من ذوي الإعاقة في المنزل؛ إذ تعد هذه الحالات أولوية في حال وجودها. كما تأخذ منظمات المجتمع المدني دخل الأسرة في اعتبارها؛ فإذا انخفض الدخل إلى ما دون خط الفقر كما حددته الحكومة الأردنية، تكون الأسرة مؤهلة لتلقي المساعدة.
2. تُقيّم بعض منظمات المجتمع المدني الأسر الأكثر ضعفاً وتأثراً من حيث الدخل دون اتباع أي قواعد صارمة؛ فمعظم الأسر التي تقدم لها المساعدات النقدية هي من ذات الدخل المنخفض، أو من تلك معدومة الدخل، إلى جانب الأسر الكبيرة، والعائلات التي لديها طلاب وأرباب الأسر المثقلون بالديون.
3. يعتقد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني بوجوب إعطاء الأولوية لفئات معينة من تلك الأكثر ضعفاً وتأثراً، لاسيما تلك التي تواجه هشاشة وأوجه ضعف اجتماعية. وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى عدم وجوب اعتبار الفقر معياراً رئيسياً عند تقييم الحاجة إلى الدعم. لا تتبع هذه المنظمات معايير أهلية صارمة، فتستهدف الأفراد الذين لا تغطيهم البرامج الحكومية، ومن بينهم العسكريون الذين يتلقون معاشات تقاعدية منخفضة، والأسر التي لديها أشخاص من ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء المنفصلات أو المطلقات أو الأرامل، والأفراد المثقلون بالديون، والأفراد العاملون في القطاع غير الرسمي أو في قطاعات متضررة من الجائحة، والطلاب والأسر المعيشية الكبيرة.

حالت الحالة الاجتماعية/الزوجية أو الوظيفية للعديد من النساء وجنسيتهن كذلك دون تلقيهنّ المساعدات النقدية. ففي بعض الحالات، قد يكون للزوج زوجتان وبالتالي يُغطي الصندوق حاجات أُسرة واحدة من أسرتيه فقط. ولا يمكن لبعض النساء المنفصلات من غير المطلقات الحصول على الدعم إذ مُنحت منافعه للزوج الذي تقدم بطلبٍ للحصول عليه مسبقاً، على الرغم من أنه وفي بعض هذه الحالات، يعيش أطفال هذين الزوجين مع الأم لا الأب. علاوة على ذلك، فإن الأمهات الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين، ممن لا يحمل أطفالهن الجنسية الأردنية جراء ذلك، غير مؤهلات للحصول على المساعدة التي تقدمها هذه البرامج ذلك أن رب الأسرة غير أردني الجنسية.

من منظور المجتمع المحلي، يغدو من الواجب تقديم المساعدة لجميع الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً لكن ينبغي إعطاء الأولوية لبعض الفئات لحاجتها الماسة إلى الدعم. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني، تأتي النساء الأكثر ضعفاً وتأثراً على رأس قائمة الأولويات، وكذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة، وكبار السن، واللاجئون، والأشخاص الذين يعانون من أمراض، والأسرُ ذات الدخل المنخفض (الفقيرة)، والأسرُ الكبيرة ذات الدخل غير الكافي، والشباب، والعاطلون عن العمل، والأسر التي لديها أطفال وعُمّالُ المياومة.

اقترح المستجيبون أشكالاً مختلفة من الدعم التي يمكن تقديمها للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً، مع اعتبار المساعدة الغذائية الشكل الأهم منها تليها الخدمات الصحية. ومن المثير للاهتمام أن أقل من نصف منظمات المجتمع المدني قد أشارت إلى الدعم النقدي بوصفه وسيلة الدعم المفضلة. يقدم صندوق المعونة الوطنية المساعدة النقدية بشكل أساسي والتي تعتبرها أغلبية الجهات الفاعلة في العمل الإنساني الشكل الأنبل والأكثر كرامة لتقديم المساعدة، إلا أن النتائج الصادرة عن مقابلات منظمات المجتمع المدني تشير إلى أن هذا النوع من المعونة هو ليس ذلك الذي تحتاجه المجتمعات.

القضايا المتداخلة التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار

المعايير الجندرية

ألقت المجتمعات الضوء على العنف الاقتصادي الأسري في الحالات التي يتحكم فيها رب الأسرة «الزوج» بالمساعدات التي يخصصها صندوق المعونة الوطنية. وفي تلك الحالات، لم تتمكن العائلات من الوصول إلى أموال المساعدات التي يستغلّها الأزواج بالكامل لتلبية احتياجاتهم الشخصية عوضاً عن التفكير في صالح الأسرة. كما أشارت المجتمعات إلى التمييز الحاصل في الأُسر التي يجمع فيها الرجل بين زوجتين، إذ يقوم الزوج بتوزيع الأموال بشكل غير متساوٍ مع تفضيله لإحدى زوجاته على الأخرى. وفي حالات الانفصال والطلاق، يستغل الأزواج المسيئون الفرصة للتقدم بطلب الحصول على الدعم بالنيابة عن شريكاتهم السابقات مما يحرمهن من حقّهنّ في الحصول على المساعدة.

وعليه، يمكن القول إن أكثر القضايا انتشاراً في المجتمعات فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين هي قيام الأزواج بحرمان النساء من المال عبر استخدامهم المساعدات لتلبية احتياجاتهم الشخصية. يعد الزوج رب الأسرة في غالبية الأُسر، لذلك يُقدم صندوق المعونة الوطنية المساعدات لأربابها للإنفاق على عوائلهم. أما في حالات الأزواج المسيئين، فيستخدم هؤلاء الأزواج أموال الدعم لتلبية احتياجاتهم الشخصية ويحرمون النساء منها. من جهة أخرى وفي حالات الأزواج الذين يجمعون بين زوجتين أو أكثر، فغالباً ما يوزع الدعم بشكل غير متساوٍ بين النساء.

وعبّرت منظمات المجتمع المدني عن الحاجة إلى إيجاد طريقة أكثر إنصافاً لتخصيص المعونة لحماية النساء والأطفال من تعسّف أرباب الأُسر؛ إذ اقترحت التحقق بشكل أكثر دقة وشمولاً من خلفية الأزواج عند تقدمهم للحصول على الأموال مع أخذ عدة عوامل مثل عدد الزوجات، وتاريخ العنف الأسري والغرض الذي يُفترض إنفاق المساعدة المالية عليه في الاعتبار. وتطرقت توصية أخرى إلى قيام صندوق المعونة الوطنية بإيجاد طريقة أكثر دقة لتقديم المساعدات النقدية التي تحمي النساء، وتضمن عدم استغلالهن من قبل أزواجهن أو تأسيس صندوق يلبي احتياجات النساء الأكثر ضعفاً وتأثراً فقط.

غالباً ما يُعتبر دفتر العائلة سبباً في عدم تمكّن النساء من تلقى الدعم، وذلك لعجز النساء المنفصلات أو المهجورات عن تأمين دفاتر عائلية منفصلة في ظل غياب رب الأسرة. والأسوأ من ذلك أنه وعلى الرغم من بقاء أطفال النساء المهجورات أو المنفصلات مع أمهاتهم في الغالب، يأخذ الزوج المساعدة لنفسه إذ عادة ما يكون دفتر العائلة بحوزته. وفي حالات الطلاق، يمكن للزوج السابق استغلال كون دفتر العائلة غير محدّث والتقدّم بطلب الحصول على الدعم، ما يؤدي إلى حرمان المرأة من حقها في الحصول على المساعدة. وعليه، اقترحت غالبية منظمات المجتمع المدني ضرورة تمكّن النساء المنفصلات أو المهجورات من تأمين دفتر عائلة منفصل فوراً ودون تأخير.

ووفقاً لعدد من المستجيبين، لا تُعدّ المعونة النقدية دائماً الخيار الأفضل لدعم العائلات نظراً لأن رب الأسرة قد يُسيء استخدامها. قد يؤدي تقديم الدعم بأشكال أخرى مختلفة بدلاً من النقد إلى التقليل من حالات إساءة استخدام المساعدات، إذ يمكن الاستعاضة عن المواد الغذائية، أو القسائم، أو دفع فواتير الخدمات كالماء والكهرباء بالمساعدة النقدية.

الأشخاص من ذوي الإعاقة

لم يقدم برنامج «تكافل» أي خدمات محددة للأشخاص من ذوي الإعاقة. تُدرك المجتمعات أن هؤلاء الأفراد يتلقون الدعم من وزارة التنمية الاجتماعية فضلاً عن الرعاية المقدمة لهم من صندوق المعونة الوطنية من خلال برامج أخرى غير برنامج «تكافل». ومع ذلك، يعتقد المستجيبون أن مقدار الدعم يجب أن يزيد عن مبلغ الخمسين ديناراً المخصصة لهم حالياً. وكما صرحت إحدى منظمات المجتمع المدني «يقدم صندوق المعونة الوطنية الرعاية للأشخاص من ذوي الإعاقة وهو أمر عادل إلى حد ما. فهم يتلقون مبلغ خمسين ديناراً شهرياً في صورة مساعدة نقدية حتى من قبل تفشي الأزمة، لكن ينبغي أن يخضع هذا المبلغ للزيادة.»

كما ذكر المستجيبون أن هنالك حاجة إلى رفع مستوى الوعي حول حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وضمان سهولة وصولهم جسدياً إلى جميع مراكز صندوق المعونة الوطنية على سبيل المثال، وهو ليس بالأمر المتوفر حالياً. كما أشار المستجيبون إلى الافتقار إلى وجود برامج خاصة للأشخاص من ذوي الإعاقة على الرغم من حاجتهم المتزايدة إلى الحصول على الخدمات الطبية ووسائل النقل وغيرها من المتطلبات أثناء الجائحة.

التوصيات

ينبغي أخذ جوانب التقاطعية بين القضايا الجندرية وأوجه الهشاشة في عين الاعتبار لضمان استجابة شاملة

غالباً ما تؤدي آليات التقييم ومعاييرها المعتمدة حالياً من صندوق المعونة الوطنية إلى غياب الاستجابة المراعية للفروقات الجندرية، ويُعزى هذا بشكل رئيسي إلى أن الصندوق يعتبر الزوج رب الأسرة حتى وإن كان الواقع مختلفاً. تتعرض النساء في كثير من الأحيان للعنف الاقتصادي والتمييز من قبل أزواجهن أو أزواجهن السابقين فضلاً عن حرمانهن من المساعدة المقدمة، الأمر الذي يُحتّم مراجعة السياسات وإجراءات الوصول إلى المساعدة لجعلها أكثر شمولاً وضمان حماية النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً.

إن من شأن التقييم الدقيق لأوجه الهشاشة وأطرها تمكين تخصيص الدعم على نحوٍ متساوٍ لكلا الجنسين علاوة على حماية الأُسر من الشركاء المسيئين، وذلك عن طريق إجراء تحريات عن خلفية أرباب الأسر عند التقدم بطلب الحصول على الأموال مع الاهتمام بعدة عوامل مثل عدد الزوجات، وتاريخ العنف الأسري والغرض الذي يُفترض إنفاق المساعدة عليه. تساعد جميع هذه الأمور المذكورة آنفاً في حماية النساء من الشركاء المسيئين.

يمكن أن يؤدي تقديم الدعم في صور أخرى بدلاً من النقد إلى التقليل من حالات إساءة استخدام المساعدات؛ إذ يمكن الاستعاضة عن المواد الغذائية، أو القسائم، أو دفع فواتير الخدمات كالماء والكهرباء بالمساعدة النقدية. تمثل هذه طريقة وسيلة أكثر أماناً لتقديم المساعدة والتقليص من إساءة استخدام الأموال وتحقيق الأزواج مكاسب شخصية على حساب شريكاتهن. ومع ذلك، لم يلق مقدار الدعم الفردي أو المساعدة النقدية استحساناً لدى المستجيبين، كما جرت التوصية بضرورة وضع احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة في الاعتبار من حيث ضمان وصول أفضل لهم إلى برامج صندوق المعونة الوطنية ومراكزه، وزيادة مخصصات الإعانة الحالية خلال الجائحة.

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development